قضايا سياسية

اسم المقال: أثر جائحة كورونا على حقوق المرأة في العراق
اسم الكاتب: م.د. هدى هادي محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1364
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 19:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر جائحة كورونا على حقوق المرأة في العراق[▽]

The impact of the Corona pandemic on women's rights in Iraq

م.د. هدى هادي محمود*

Dr.Huda Hadi.

المستخلص:

تتعرض المرأة في العراق تحت وطأة وباء عالمي تطال تداعياته جميع نواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية، أن التحديات التي فرضتها الجائحة والتداعيات التي نتجت عنها اجراءات الحكومة العراقية التي تطلبها الظروف لمواجهتها كالحظر وتعطيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي ألقت بظلالها على فاعلية فئات المجتمع كافة، ومنها المرأة، كان لهذه العوامل مجتمعة تداعيات اجتماعية واقتصادية عميقة، لها اثر معاكس على المرأة في العراق بما في ذلك الصحة النفسية، وتصاعداً حالات العنف الأسري، والوضع الاجتماعي كالفقر والتعليم والرعاية الصحية وغير ذلك، وأن كان من الصعب إقامة مقارنة مباشرة قبل الجائحة وما بعدها جرّاء الظروف التي حتّمتها الجائحة، إلا أنّه من الممكن القول ان التحديات والعقبات المتجذَّرة، هي نتيجة للسياسات التي تنتهجها الحكومة العراقية، فيما أضاءت الجائحة ايضاً على أمور كانت تعتبر أقل أهمية نسبياً في السنوات السابقة، من قبيل الأثر الذي تخلّفه القيم التقليدية على الفتيات.

الكلمات الافتتاحية: كورونا، التحديات، حقوق المرأة، العراق

Abstract:

Women in Iraq are exposed to a global epidemic whose repercussions affect all economic, social, and health aspects. The study deals with the challenges caused by the pandemic and the repercussions that resulted from the Iraqi government's measures required by circumstances to confront them, such as the ban and disruption of economic and social activities that have cast their shadow on the effectiveness of all segments of society, including women. These factors

▽ تاريخ الاستلام : 2022/11/8 تاريخ القبول : 6 /12/ 2022 تاريخ النشر 31 /12/ 2022

*كلية الحقوق/ جامعة الموصل dr.huda-hadi@uomosul.edu.iq

have had profound social and economic repercussions, which have hurt women in Iraq, including their mental health, and have led to the rise of cases of domestic violence. Further, the effects of the pandemic have impacted women's social status, education and health care. Although it is difficult to establish a direct comparison between before and after the pandemic due to the conditions that the pandemic necessitated, it can be said that the challenges and obstacles that are rooted, are a result of the policies pursued by the Iraqi government. Yet, the pandemic also highlighted matters that had been considered relatively less important in previous years, such as the impact of traditional values on young girls.

Key Words: Challenges, Corona, women's rights, Iraq

المقدمة:

أعلنت الحكومة العراقية دخول العراق فعلياً في دائرة تفشي فيروس كورونا في أغلب محافظات العراق في 24/شباط/2020، وأعلن رئيس الوزراء بموجب الامر الديواني (559) في 25 شباط، بتشكيل خلية الأزمة بمتابعة الحد من انتشار الفيروس ومنع انتقاله قدر الامكان في المناطق الأخرى، لاسيما التي لم تسجل اية اصابات فيها، والعمل على تطبيق قرارات الخلية في عموم مناطق العراق.

أدت الظروف وتداعيات ازمة فيروس كورونا الى تعرض المرأة العراقية بشكل خاص الى انتهاك قد تطيح بالعديد من الحقوق والمكاسب التي حققتها المرأة العراقية والتي كشفت عواقبها وتداعيتها يومياً على مجمل الاجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا من قبل الدولة العراقية، على الاصعدة والانشطة الضرورية كافة بسبب الظروف الاقتصادية وانعكاسات جائحة كورونا التي اثرت بشكل كبير على الاقتصاد العراقي حيث سببت اثاراً سلبية على قطاعات مهمة ومن اكثر القطاعات تضرراً هو القطاع الصحي وقطاع العمل والشؤون الاجتماعية وقطاع الهجرة والمهجرين التي ادت قلة التمويل الحكومي وما رافق ذلك الضرر لشريحة كبيرة من النساء مرتبطة بهذه الانشطة، الامر الذي انعكست بشكل مباشر على الاوضاع

الاجتماعية عموماً بما فيها الزيادة المتصاعدة في مستويات العنف المنزلي والطلاق والجريمة والانتحار، والاثار غير المباشرة في الأمن الانساني للمجتمع.

أن منح المرأة حقوقها لا يمكن أن يتم إلا بتوفير الضمانات القانونية والمجتمعية في جميع المجالات، فضلاً عن التحرر الاقتصادي، وبالرغم من أن الدستور العراقي يؤكد في جوهره على التساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين، وأنه لا تمييز بينهم على أساس الجنس أو اللون أو العرق أو الدين، إلا أنه في الوقت نفسه يجب التأكيد على ضرورة ضمان حقوقها وحمايتها وهو اقل ما يمكن فعله من اجلها، فبناء العراق سيبقى غير مكتملاً بدون مشاركتها وتوعيتها بحقوقها المشروعة التي يجب ان تحصل عليها، على الرغم كون المرأة العراقية تمثل ما يزيد عن 50% من المجتمع العراقي، إلا أن حقوقها لا تزال مهضومة ولا تزال تسلب منها الكثير، في حين هنالك تناسب إيجابي بينها وبين الواجبات المناطة بها، فكأن مهمتها انحصرت بالعطاء لا الأخذ.

أهمية البحث:

تنطلق اهمية الدراسة، بان التحديات التي فرضتها الجائحة والتداعيات التي نتجت عنها اجراءات الحكومة العراقية التي تطلبها الظروف لمواجهتها كالحظر وتعطيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي ألقت بظلالها على فاعلية فئات المجتمع كافة، ومنها المرأة، فإلى جانب المخاوف الصحية والأمنية التي فرضتها الجائحة تضاف الصعوبات الاقتصادية، ومشاكل توفير الخدمات والبنية التحتية.

هدف البحث:

التعرف على الاجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار جائحة كورونا، وماهية اثارها على المرأة في العراق والتعرف بحقوقها العامة والخاصة وأدراك ما يجب عمله للتمتع بتلك الحقوق، اذ نجد انها تكتسب اهمية كبيرة على مستوى الأسرة والمجتمع، وهذه الاهمية تتنوع بتنوع الانشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل البحثي الرئيس:

هل تأثرت حقوق المرأة في العراق من السياسات والاجراءات الصادرة من تقييد التجوال وفرض تدابير العزلة من قبل الحكومة العراقية، مع تزايد الضغط الاقتصادي والاجتماعي الذي عصف بحقوقها لانعدام الحماية التأمينية والصحية والاجتماعية في ضوء الجهود المبذولة للحد من انتشار فيروس كورونا؟

يمكن وضع جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل يمكن ان تكون الاعباء الاقتصادية والحظر في المنازل لجميع افراد الاسرة بمن فيهم الازواج من الاحتكاك والتفاعل المستمر وزيادة الضغوطات النفسية الى زيادة العنف النفسي والجسدي للمرأة العراقية؟
2. ما هو الأثر الاجتماعي للجائحة في مجالات الخدمات الصحية المقدمة بحسب النوع الاجتماعي؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث ان هنالك تداعيات سلبية لجائحة كورونا في الواقع الاجتماعي والصحي والإنساني للمرأة العراقية، الامر الذي يتطلب تظافر الجهود المجتمعية والحكومية من أجل مواجهتها من خلال الاجراءات والتدابير التي يجب اتخاذها لمعالجتها.

الإطار المنهجي للبحث:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل مدى تأثير تلك الجائحة على المرأة في العراق ومن ثم على المجتمع برمته، وتحليل قدرة الحكومية لمواجهة الأزمة.

أولاً: واقع المرأة العراقية قبل جائحة كورونا

تواجه المرأة العراقية تحديات كثيرة منها داخلية تمثلت بالوضع السياسي والاقتصادي المتمثل بالنزاعات الداخلية، وفقدان الامن الإنساني، وتحديات خارجية منها علمية وتقنية واقتصادية واجتماعية ونفسية، وعلى الرغم من وجود التشريعات والقوانين التي تهدف الى منح المرأة العراقية والاعتراف والإقرار بحقوقها الدستورية إلا أن واقع المرأة العراقية ما زال يشوبها بعض النواقص، لذلك سنتناول في هذا المبحث مطلبين يبين الأول، الواقع الاقتصادي للمرأة العراقية قبل جائحة كورونا، والمطلب الثاني يتناول الواقع الاجتماعي والصحي.

1. المشاركة الاقتصادي للمرأة العراقية : ان واقع تمكين المرأة اقتصادياً وتنموياً لا تحققها القوانين والتشريعات فحسب، لاسيما ان الدستور العراقي لسنة 2005م، قد كفل للمرأة حقوقها مثل حق المشاركة

الاقتصادية والتملك، فالمادة (٢٢) ، التي نصت على " أن العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة، وان القانون هو الذي نظم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، وعلى كفالة الدولة لحق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية" ،والمادة (٢٣) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م، جاءت لتؤكد على إن للعراقي الحق في التملك في أي مكان في العراق، وان تلك الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز نزعها إلاّ لأغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل ، وبالنظر لهذه المواد نجد ان الدستور قد مكن للمرأة ممارسة حقوقها الاقتصادية[1]، لكن ثمار هذه النصوص الدستورية لا يمكن تحقيقها الا بفعل مجتمعي يؤدي الى احداث تغيير في القانون الاجتماعي الذي غالباً ما يعطل فعل القوانين والتشريعات النافذة، فضلاً عن تغيير نظرة المرأة عن نفسها وتخلصها من التبعية للرجل بقدرتها وايمانها بانها مساوية له في الفرص الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

على الرغم من أن معدلات مساهمة المرأة في القوى العاملة تقل عادة عن نسبة مساهمة الرجال، إلا أن العراق تميز بأن مساهمة النساء في العمل اعلى من مثيلاتها في الدول العربية، إذ جاء الدستور العراقي لعام 2005م، متميزاً في هذا الجانب أكثر مما خصصه في إدارة الاقتصاد العراق، ويمكن تصنيفه الى حق العمل والنشاط الاقتصادي وحق الملكية الخاصة، في المقابل إن مدى مساهمة المرأة في قوة العمل وعملية الانتاج الاقتصادي خير مؤشر لمدى مساهمة المرأة وجذبها للعمل له مدلول سياسي واجتماعي، فضلاً عن مدلوله الاقتصادي، أذ ان مشاركتها في عمليات الانتاج يضعها في موضع قوة لتصبح شريكة للرجل في الواجبات، ولها كامل الحقوق الاقتصادية [2].

اننا لا نجافي الحقيقية إذا ما قلنا ان دخل المرأة العاملة في العراق ساهم بالنفع على الاسرة من ناحية الحفاظ على مستواها الاقتصادي والمعيشي وايضاً من ناحية تعزيز الوضع المالي والمادي لرب الاسرة لا سيما إذا ما كان الزوج من العمال اليدويين او غير المهرة، فضلاً عن ان دخل المرأة احياناً ما يكون هو المصدر الأساسي لدخل الاسرة لاسيما إذا ما كان الزوج متوفياً او مقعداً او عاطلاً عن العمل [3].

---

[1]) ينظر: المادة (22) و (23) من الدستور العراقي لعام 2005م.

[2]) علي هادي حميدي و رشا يحيى المسلماوي و رغد فلاح عبد الكاظم، حقوق المرأة العراقية بين النصوص القانونية والواقع الفعلي، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد51، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، 2018م، ص13-16.

[3]) ابتسام محمد عبد، دور المرأة في بناء المجتمع العراقي بعد العام 2003م، مجلة دراسات دولية، العدد الحادي والستون، ص157.

إلا أن الواقع الفعلي يدل ان المرأة العراقية تتعرض الى تحديات حقيقية ومنها البطالة والفقر وانتهاك وقلة المشاركة الاقتصادية للمرأة العراقية في سوق العمل في السنوات الماضية، كان له انعكاسات سلبية على جوانب حياتها من قبيل المستوى المعيشي، وأوضاع الأسرة والجانب الاجتماعي، رغم أن معدل البطالة قد شهد انخفاضاً بطيئاً خلال السنوات الماضية وبقي يشكل الضعف مقارنة بمعدل البطالة بين الرجال والنساء، مما أثر على السعي نحو المساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات فكانت المساهمة دون المستوى المطلوب وتعددت الأسباب التي تقف حائلاً أمام الطموح الاقتصادي للمرأة العراقية [1].

إذ لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات دون ضمان الحصول على الحقوق المتساوية في الموارد الاقتصادية كالأرض والممتلكات للمرأة، حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي في العراق (42.8%) حسب بيانات مسح رصد وتقويم في العراق لسنة (2017/ 2018) ، إذ تظهر النساء اقل نسبة في النشاط الاقتصادي من الذكور، فقد بلغت نسبة الاناث (12.6%) في حين بلغت نسبة الذكور (72.7%) اما معدل البطالة للإناث فهي اكثر من الرجال على مستوى العراق وتظهر البيانات ان معدل البطالة (13.8%) منهم الذكور (10.9%) والإناث (31.0%) [2]، كما مبين في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) يبين معدل النشاط الاقتصادي والبطالة حسب المستوى التعليمي للعامين (2017-2018)

مستوى التفصيل	معدل النشاط الاقتصادي %			معدل البطالة		
	ذكور	اناث	الاجمالي	ذكور	اناث	الاجمالي
امي	٦٤.٥	٥.٤	٢٣.٤	١٣.٩	١٨.٥	١٤.٦
يقرأ او يقرأ ويكتب	٨٢.٠	٣.٤	٣٨.٨	١٢.٥	٣٣.١	١٣.٥
ابتدائية	٧٥.٠	٤.١	٤١.٥	٩.٥	٢٧.٧	١٠.٤
متوسطة	٥٩.٥	٤.٤	٣٤.٥	١٢.٦	٤١.٤	١٤.٢
إعدادية او مهنية	٥٩.٦	١٣.٤	٤٠.٩	٨.٣	٢٧.٤	١٠.٩
دبلوم معهد	٩٢.٥	٦٩.٠	٨٢.٤	٩.٠	٢٨.٤	١٦.٠
بكالوريوس فاعلى	٨٨.١	٧٣.٨	٨٢.٣	١١.٦	٣٥.١	٢٠.٢
حضر	٧٢.٣	١٣.٩	٤٣.١	١٠.٥	٣٢.٣	١٤.٠
ريف	٧٤.١	٨.٦	٤١.٨	١١.٩	٢٤.٥	١٣.٢
العراق	٧٢.٧	١٢.٦	٤٢.٨	١٠.٩	٣١.٠	١٣.٨

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، نتائج المسح التشغيلي والبطالة /العراق

[1]) علي هادي حميدي و رشا يحيى المسلماوي و رغد فلاح عبد الكاظم، مصدر سبق ذكره، ص19.

[2]) وزارة التخطيط العراقية، نسبة البطالة والعمالة الناقصة، منشور على الموقع الرسمي للوزارة بتاريخ 2018/1/15، على الموقع الالكتروني:http//www.mop.gov.iq/mop/index .

2. الواقع الاجتماعي والصحي للمرأة العراقية: لقيت الحقوق الاجتماعية والرعاية الصحية جانباً في الدستور العراقي لعام 2005م، إذ نصت المادة (30) الى أن " تكفل الدولة للفرد والاسرة ولاسيما الطفل والمرأة، الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الاساسية للعيش في حياة جرة كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم [1]، إذ تساعد الحقوق الاجتماعية في التخلص من التهديدات الصحية والبيئية والتي لا يتمكن الفرد من مواجهتها لا سيما المرأة والتي تقع ضحية للعنف المجتمعي، كما انها تساعد الحقوق الثقافية على تغيير حالها نحو الأفضل بالتربية والتعليم، وترعى التفوق والابداع[2].

فقد وسع الدستور العراقي كثيراً في تأكيده على عدم التمييز سواء في النواحي الاجتماعية او الاقتصادية او الصحية، بوصفه الى وجود حقوق مشتركة مع الرجل من جهة وحقوق لاسيما بها من جانب اخر، ايضاً فقد كفل الدستور العراقي رعاية المرأة صحياً كما تكفل بالتأمين الصحي الشامل ووسائل العلاج المجاني وفتح المستشفيات المتخصصة بأمراض المرأة، وأكد على أن لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وأن الدولة هي التي تكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية [3].

أ- المرأة والواقع الاجتماعي

ان المجتمع العراقي ما زال بكل انماطه المعيشية تحكمه سلسلة من القيود المتمثلة بالأعراف والتقاليد والقيم الثقافية التي توارثها عبر أجيال عدة، مما جعل المرأة في العراق تُكون هويته الثقافية فارضة في الوقت ذاته سيطرتها في تحديد طبيعة تقسيم العمل من جهة والعلاقة بين الجنسين من جهة أخرى، مما خلق تمايزا بين الرجل والمرأة تكرسه الثقافة وانماط السلوك والممارسات المنبثقة عنها، والعلاقة بين التمييز وهذه الثقافة ليست ساكنة بل على العكس تتصف بدينامية تعكس آثار ونتائج التحولات العامة التي يعرفها المجتمع متفاعلة مع المعتقدات الدينية، الامر الذي يمكنها من ان تعيد باستمرار تحديد مواقف وسلوك الفرد والجماعة من المعتقدات الثقافية نفسها، وتؤثر هذه العلاقة الدينامية في مجمل التصورات المتعلقة بالمرأة والاسرة بصفة عامة، وتعيد الرؤية التي لا تعترف للمرأة بوجود اخر سوى ذلك الذي يرتبط بالزوج والأطفال انتاج السلطة

---

[1]) وزارة التخطيط العراقية، نسب الفقر والتعليم، ورقة قطاع التنمية البشرية، محور الشباب، ص13

[2]) ينظر: الدستور العراقي لعام 2005.

[3]) هدى هادي محمود، حقوق المرأة العراقية بعد عام 2003 التحديات والاشكاليات، رسالة ماجستير في النظم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2013م، ص90.

الذكورية وتعيق تفتح المرأة على اختيارات اجتماعية أخرى، وفي نظام اجتماعي قائم على أساس الفصل بين الجنسين، وتمييز يتم تمثله ثقافياً وعلى الرغم ان الدستور العراقي اشار الى الحق في القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة العراقية وقد نص على مبدأ عدم التمييز على أي أساس او معيار غير قانون بين المراكز القانونية المتماثلة للمواطنين [1].

وهن يمكن القول ان المعوقات الاجتماعية، التي تتضمن الموروث الاجتماعي والثقافي للمرأة العراقية يشكل عقبة كبيرة في سبيل تمكينها في خدمة مجتمعها، ومن أهمها أن المجتمع العراقي ما زال يعزز أدوار المرأة التقليدية كالأسرة والمدرسة، والانقياد والانصياع لأوامر الرجل، وتلك المعوقات الاجتماعية المتعلقة بالموروث الثقافي والاجتماعي، والتي تدل على ان المجتمع العراقي هو مجتمع ذكوري.

ب. الواقع التعليمي للمرأة في العراق وللمرأة العراقية حقوق في المجال التعليمي، إذ لا تزال معدلات المشاركة في التعليم النظامي للعراق هي اقل من المتوسط العالمي، ومن دون تحقيق الحق في التعليم سوف يجعل من قاعدة " حق كل انسان بالعمل بما في ذلك ان لكل انسان الحق في ان تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره او يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق" لذا فان جميع حقوق الانسان وحرياته غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة وبالنتيجة ان تعزيز وحماية فئة واحدة من الحقوق لا ينبغي ان يعفي او يحل من مسؤولية الدولة في حماية الحقوق الأخرى [2].

اذ تبنى الدستور العراقي عام 2005م في المادة (32) ان التعليم مجاني وهو حق لكل مواطن عراقي في مختلف مراحله، وان يكون التعليم الابتدائي الزامياً ومجانياً، وهنا يمكن القول ان التعليم يعد ركناً أساسي وحاسم في معالجة حالة الفقر لدى المرأة وتمكينها اقتصادياً، أضف الى اكتسابها المعرفة والمهارة وثقة بالنفس للمشاركة على نحو مساوي للرجل في عملية التنمية وأداء دورها في المجتمع.

ولكن واقع المرأة لاقى ظروفاً صعبة كان نتيجة لما شهده المجتمع العراقي خلال السنوات الماضية، إلا ان هنالك تقدم كان واضحاً في مجال تكافؤ الفرص بين الجنسين في الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة

---

[1]) علي هادي حميدي و رشا يحيى المسلماوي و رغد فلاح عبد الكاظم، مصدر سبق ذكره، ص385.

[2]) نغم اسحق زيا، المرأة العراقية ورؤية السلام في العراق وفق مقاييس الأمم المتحدة، مجلة كلية القانون والسياسية، جامعة دهوك، كلية القانون والإدارة، ص138، ص134-135.

كافة، بفعل جدية الجهود الحكومية التي تعمل بها حكومة العراق في المجال التعليمي، مع الإشارة ان نسبة تواجد الاناث في التعليم ازدادت عن سابقتها في مرحلة ما قبل عام 2003م.

جدول (2)

يبين معدل الالتحاق حسب الجنس لعام 2018



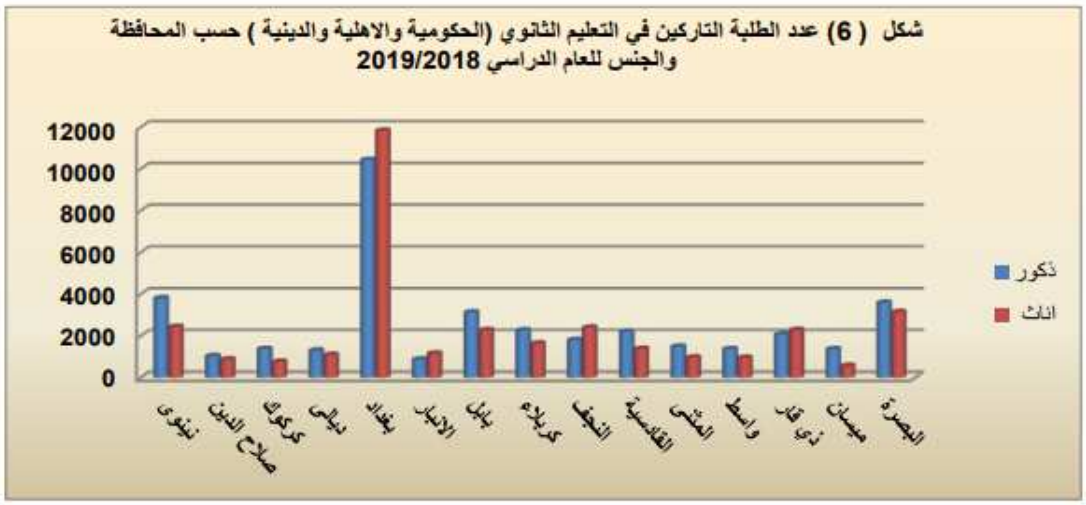
المصدر: مديرة الإحصاء الاجتماعي والتربوي ونتائج مسح (mics-6) لسنة 2018م

فقد أحرزت المرأة العراقية تقدماً هاماً في مجال التعليم، اذ ان النسبة الواردة في الجدول تؤشر الى تقارب النسب الملتحقين في الدراسة الابتدائية ولكن الفجوة تزداد على مستوى التعليم الثانوي، الا ان في كل الأحوال فإن هذه الاعداد لا تتناسب التركيب النوعي للمجتمع العراقي الذي يشكل 50% لكلا الجنسين، بالرغم من النجاح الذي حققته المرأة على مستوى التعليم العالي والذي تمثل في زيادة مخرجات الجامعات والمعاهد، إذ بلغت النسبة كافة مستويات التعليم لعام 2018 ما يقارب 85.3%، لكنه لا يمثل افضلية للنساء بسبب محدودية استيعابهنّ في الأنشطة الاقتصادية والتنموية، مع استمرار التفضيل الاجتماعي في منح الفرص للرجال، مما يجعل النساء مورداً غير مستثمر، كما ان طبيعة الاختصاصات للمخرجات يحدد هو الاخر اتجاهات عمل المرأة في العراق[1].

[1]) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2018.

جدول رقم (3)

يبين عدد الطلبة التاركين في التعليم الثانوي في العراق للعام 2019/2018



المصدر: دائرة التنمية البشرية/ قسم تمكين المرأة/ وزارة التخطيط/ العراق

في المقابل تظهر معدلات عدد الطلبة التاركين في التعليم الثانوي اعلى لإناث مقارنة بالذكور والتي تناسب طردياً مع تطور المراحل التعليمية، إذ سجلت نسب تسرب الاناث ارتفاعاً أكثر ارتفاعاً من الذكور في المرحلة الثانوية وارتفعت هذه الفروقات، كما موضع في الجدول رقم (3):

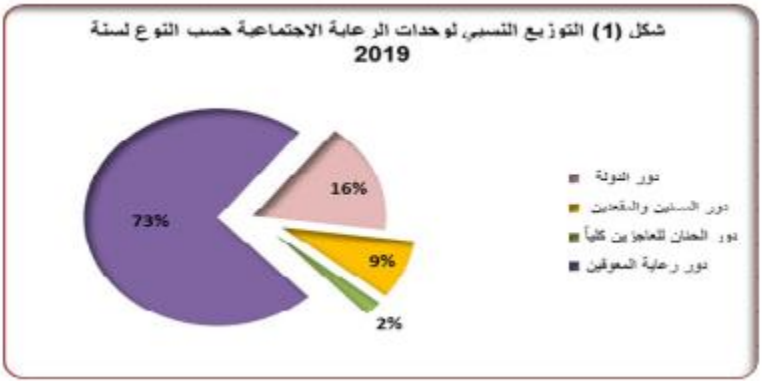
ح. مجال الرعاية الاجتماعية:

إذ تواجه المرأة في العراق عوائق عدة كتزايد العنف والاستغلال الجنسي والعبء غير المتكافئ للعمل المنزلي والعمل في مجال الرعاية غير مدفوعة الاجر، تشكل كلها حواجز ضخمة في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين، إذ تبين عدد المشمولات بشبكة الرعاية الاجتماعية خلال الفترة (2018/2010) نظرا لمرور العراق بمتغيرات امنية وديموغرافية، ولعل من بين أهم المخاطر التي واجهتها المرأة العراقية، سيطرة تنظيم داعش الارهابي في عام 2014م على بعض محافظات العراق، الامر الذي هدد حياتها وامنها وحرياتها سواء اثناء هروبها او نزوحها، مما نجم عن ذلك حدوث الكثير من الوفيات بينها لا سيما النساء المرضى وكبيرات السن، وكذلك أدى الى فقدان منازلهنّ والاكتظاظ بالمخيمات وفقدان الوصول الى ممتلكاتهم وانقطاع سبل

رزقهم المعتاد وصعوبة الحصول على الغذاء والخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية، أثرت على الفئات بالحماية الاجتماعية من النساء كالأرامل والمعيلات وغيرها[1]، كما هو موضح في الجدول رقم (5):

جدول رقم (5)

يبين المشمولين بالرعاية الاجتماعية حسب النوع لعام 2019



المصدر: مركز الإحصاء المركزي/ العراق

ج. مؤشرات حول حالات الترمل والطلاق:

أن ما شهده المجتمع العراقي من أزمات وحروب ونزاعات وعنف وصراعات خلال السنوات الماضية كانت قد أفرزت ظواهر اجتماعية متعددة ذات ابعاد نفسية متباينة لدى العديد من شرائحه الاجتماعية المختلفة، ولعل أبرزها ظاهرة يمكن الوقوف عندها وهي ظاهرة الترمل وازدياد عدد الارامل العراقيات ومن الفئات العمرية المختلفة، فإن المجتمع العراقي يعاني من مشكلتي الترمل والطلاق التي طالت عدداً كبيراً من النساء وفي شرائحهنّ الاجتماعية كافة [2].

ووفق تقرير القسم الاجتماعي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام 2019/2018، هنالك تصاعد كبير في نسب الطلاق يصل الى الضعف والأرقام في زيادة، لا سيما ان حالات الطلاق لا تسجل في المحاكم الشرعية العراقية نظراً لعدم توثيقها القضائي اصلاً، وقد عزى التقرير أم أسباب الطلاق هو

[1]) نغم اسحق زيا، مصدر سبق ذكره، ص138.

[2]) ايناس البدراني، المشكلات الاجتماعية للمرة العراقية بعد عام 2003، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) موقع امان، بتاريخ 2016/1/25، على الموقع الالكتروني: www.ahewar.org.

ارتفاع البطالة، وصعوبة الحصول على فرص للعمل، ومشكلة السكن المستفحلة، والوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي، وعدم توافق بين الزوجين في الغالب لصغر سن الزوجة وتدخلات الأهل السلبية [1].

من جانب اخر، يعد الزواج المبكر من الظواهر الشائعة في المجتمع العراقي، فقد بلغت الفتيات المتزوجات بعمر اقل من 18 سنة حسب نتائج ومؤشرات المسح لسنة 2018م، بلغت (24.8%) على مستوى العراق وفي المناطق الحضرية (28%) وفي المناطق الريفية (27.6%) اما على مستوى المحافظات تعد محافظة ميسان من اعلى المحافظات في تزويج الفتيات بعمر اقل من 18سنة، حيث بلغت (35%) وسجلت محافظة كركوك اقل نسبة حيث بلغت (15.9%).

د. ممارسات العنف ضد النساء والفتيات:

يعد العنف ضد المرأة انتهاكاً لحقوق الانسان وعائقاً امام تحقيق المساواة بين الجنسين، وأن هذا العنف غير مقبول سواء كان من الدولة او افراد الاسرة او من اشخاص اخرين في الحياة العامة والخاصة على حد سواء، وهي واحدة من أخطر التحديات التي تواجه المرأة العراقية في عصرنا هذا مما يتطلب إرادة سياسية واضحة والتزام معان وثابت على اعلى المستويات وتدابير علمية من قبل الافراد والمجتمعات المحلية، إذ سجلت الشرطة المجتمعية التابعة لوزارة الداخلية (10710) قضية إساءة ضد المرأة في عام 2018، بما في ذلك العنف البدي واللفظي والنفسي، والسبب يعود لأعمال الإرهابية وحركة النزوح على وضع النساء في العراق وادت الى تزايد اعداد الارامل والمطلقات اللاتي اصبحهنّ المعيل الوحيد لأسرهنّ [2].

فقد واجهت المرأة في العراق من محيطها من عنف وتهديد الإرهاب وغياب الأمن، إذ كان العنف الأسري بأشكاله المختلفة البدنية والنفسية أكبر مشكلة تواجهها داخل الاسرة، التي يفترض ان تكون ملجأ لها ومكان آمناً، فقد تعرضت النساء للضرب والشتم والاهانة والتهديد بالطلاق او الهجر او الزواج بأخرى والحرمان من الحرية في الحياة العامة او الخاصة، وحسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، بالاستناد الى ما نظهره التقديرات المتوقعة لعدد سكان العراق.

---

[1]) المصدر نفسه.

[2]) ابتسام محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص189.

ومن جانب اخر أن الإرهاب يضيف صعوبات ومخاوف نفسية عليها وتجعلها تعيش في حالة الخوف الشديد ليس على نفسها فحسب بل على جميع افراد اسرته، إذ أن المرأة العراقية تعاني بصورة مزدوجة من جراء التفجيرات التي تمارسها الجماعات المسلحة، فإذا لم تكن هي الضحية فسوف يكون أحد أفراد أسرتها، فأمام كل رجل يموت امرأة تترمل وبنات يتيتمنَّ [1].

في الواقع، ان المرأة في العراق تشكل محوراً اساسياً للحياة بكافة جوانبها، فإذا كان الكلام عن حقوق الانسان وحمايتها فلا يمكن تحقيق الحماية الفعالة والمتكاملة ما لم تكن حقوق المرأة محمية على أساس المساواة، فلا يمكن تحليل الادوار الفاعلة لها في جميع مجالات الحياة، الاجتماعية والاقتصادية الثقافية والأمنية، مالم يتم الاخذ بأثارها على المرأة التي تتعرض لها بالذات كونها امرأة لاسيما الانتهاكات الجنسية، وتأثير العنف ضدها لما يفرزه من تحديات ناتجة عن وضع المرأة والصعوبات والتحديات التي واجهتها.

كما لا تزال هذه الأوضاع تؤثر على النساء والفتيات المستضعفات بين النازحين والعائدين، وما زالت الفجوة كبيرة فيما يتعلق بوصول هؤلاء النساء الى الخدمات المقدمة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي متدنية جداً بسبب محدودية الخدمات الأساسية في مناطق العودة، إضافة الى الفهم المحدود لطبيعة الخدمات المتاحة، وان قلة عدد مقدمي خدمات التدريب المتخصصين في هذا المجال، يؤثر على جودة وسرعة المساعدة في الوقت المناسب للناجيات مما يستدعي العمل بناء قدرات مقدمي الخدمات، وهنالك العديد من العوامل التي تسبب زيادة نسبة العنف ضد النساء في العراق ومنها: [2].

1- عدم وجود تشريعات وعقوبات متعلقة بمرتكبي العنف ضد النساء
2- انخفاض مستويات التعليم.
3- انعدام الفرص الاقتصادية وزيادة نسبة البطالة.
4- وجود اختلاف اقتصادية وتعليمية ووظيفية بين الرجل والمرأة.
5- الصراع والتوتر في العلاقة بين الزوجين.
6- عدم وجود مساحات امنة للنساء والفتيات تسمح لهنّ بحرية التعبير وطلب المشورة من بيئة داعمة.
7- انخفاض مستويات الوعي بين مقدمي الخدمات والجهات الفاعلة في إنفاذ القانون والجهات القضائية.

---

[1]) دنيا جواد، الإرهاب في العراق (دراسة في الأسباب والإرهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (43)، 2016، ص131.

[2]) هدى هادي محمود، مصدر سبق ذكره، 178.

8- انعدام الاستقرار الامني، والحروب والنزاعات الداخلية.

يعد العنف ضد النساء من المشكلات التي تعاني منها المرأة العراقية، والجدير بالذكر ان الحكومة العراقية قد اتخذت إجراءات قانونية ومؤسسية لمواجهة هذه الظاهرة، فقد شرع قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (38) لسنة عام 2012، تطبيقاً لالتزامات العراق باتفاقية الأمم المتحدة عن الجريمة المنظمة عبر الحدود والبروتوكول الملحق لمكافحة الاتجار بالبشر ولاسيما النساء والأطفال، وايضاً لجنة العليا لحماية الاسرة والطفل من العنف الاسري بموجب الامر الديواني 80 لسنة 2009، وضمت العديد من وزارات وممثلي المنظمات غير الحكومية، إلا أن ماتزال هناك عقبات امام التزويج المبكر منتشراً لاسيما بين النساء[1].

لذا فإن المرأة هي جزء من مشاكل المجتمع ذاته، ومن ثم فإن التغيير لابد أن يصدر عن إرادة نافذة تستوعب حاجات المجتمع وطموحاته وموارده فضلاً عن ضرورة تحفيز الشخصية ذاتها للانفتاح على التغيير والاسهام فيه فما يزال هنالك عقبات امام فرص مشاركة المرأة والتمكين، لا سيما في مجال العمل الارتقاء الإداري في المؤسسات العامة والخاصة، كما ان نسبة البنات الى الاناث لا تزال بعيدة عن المساوة في مستويات التعليم ، وكل هذا لا يتم إلا عبر استراتيجيات بعيدة الأمد وتآزر جهود جميع الجهات المعنية بشؤون المرأة العراقية.

3. الأوضاع الصحية للمرأة العراقية:

ان القطاع الصحي في العراق كأي بلد نامي يتميز بالتخبط وعدم الاستقرار على سياسة صحية مدروسة مستدامة تناسب الإمكانيات وترتقي بالطموح، ومهما كانت النسبة المقدمة من الميزانية العامة التحدي الأكبر هو كيفية تنظيم استثمار هذه النسبة بأفضل طريقة علمية، واقعية وممكنة، وعلى الرغم من سيطرة القطاع الأهلي على ثلث مستشفيات العراق فضلاً عن العيادات والصيدليات والمختبرات، الا انها لم تحقق نجاحاً علمياً فما زال المواطن العراقي والمرأة على وجه الخصوص تسافر في رحلات علاجية للخارج من جهة، بدأت المستشفيات الحكومية تفرض رسوم على كاهل المرضى وتحملهم شراء نواقص العلاج

[1]) دنيا جواد، مصدر سبق ذكره، ص145.

المجاني، وبقياس مقدار العجز او الفجوة في المستشفيات الحكومية والذي بلغ (448) لعام (2016-2017) إذ بلغ العدد الفعلي 260 مستشفى، اما المطلوب كعدد قياسي 744، والعدد القياسي للمراكز الصحية هو (3708) بينما كان العدد الفعلي (2667) بواقع عجز (1041)، وهذه المؤشرات تدل على تدني مستوى الخدمات المقدمة، وفشل هذا القطاع في تحقيق المساواة بحصول الجميع على حق الرعاية الصحية، مما يعرض المرأة بحرمانها من ابسط حقوقها في الحياة وهي حق الرعاية الصحية[1].

في الوقت قد حافظ مؤشر نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة على مستويات خلال السنوات الماضية (2009-2012) عند نسبة 89%، إلا أنه انخفض في عام 2013، ليصل الى (87%) وعاد ليرتفع في عام 2014، ويستمر المنحى صعوداً ليبلغ اعلى مستوياته في عام 2015 وبنسبة (95%) قم عاود بالانخفاض بشكل قليل في عامي 2016و 2017 و2018 وكما موضع في الجدول رقم (4):

جدول رقم (4)

يبين نسبة الولادات بأشراف موظفي الصحة للأعوام (2009-2018)



المصدر: بيانات وزارة الصحة، بيانات وزارة الصحة / العراق

[1]) وزارة التخطيط الجهاز المركزي، تقرير التحديات على تحقيق الغايات المنشودة للأهداف الإنمائية، 2018م.

ولعل اهم السلبيات التي يعاني منها القطاع الصحي في العراق: [1]

- تهالك البنى التحتية الأساسية وصرف الصحي وفضلات المستشفيات.
- عدم تطوير ودعم كوادر الطوارئ في المستشفيات.

وهنا يمكن القول، أن الأمهات في العراق تواجه تحديات كبيرة في ابسط ما تقتضيه متطلبات الصحة، بقدرة استيعاب الاعداد الكبيرة من المرضى بسبب نقص الاسرّة، وعدم كفاية الخدمات المقدمة، فضلاً تدني مستوى الخدمة المقدمة للام لدعم دور الامومة، اذ بلغت نسبة الانفاق الحكومي على الصحة لعام (2018/2017) ما يقارب 3.8 من اجمالي الانفاق العام، والذي في المقابل قلة الخدمات الصحية المقدمة، الأمر الذي اثقلت كاهل المرأة العراقية وأضعف قدرتها الإنتاجية لاسيما ان رعاية الأطفال في سن قبل المدرسة على النساء وهو ما يعيق دورهنّ في الإنتاج، إذ تعيش نسبة كبيرة من النساء في ظروف معيشية وبيئية وصحية قاسية، وتعرض البعض منهنّ إلى مخاطر عديدة قد تهدد حياتهنّ وأمنهنّ وحرياتهنّ سواء أثناء هروبها أو في نزوحها، مما ينجم عن ذلك حدوث الكثير من الوفيات بينها لا سيما النساء المرضى وكبيرات السن.

ثانياً: تداعيات جائحة كورونا على حقوق المرأة العراقية

في ظل جائحة كورونا باتت المكاسب والحقوق المحدودة التي تحققت في العقد الماضي للمرأة العراقية مهددة ومعرضة لخطر الانتكاس، فهذه الجائحة عمقت أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين وكشفت ما يشوب النظم الاجتماعية والصحية والاقتصادية من مواطن ضعف تزيد بدورها من اثار الجائحة، ولئن المرأة كانت هي الأكثر تضرراً من هذا الوباء، سنتناول في هذا المبحث مطلبين، الأول (الأثر الاقتصادي)، والثاني (الأثر الاجتماعي والصحي).

1. التداعيات الاقتصادية : ان التداعيات التي تركتها انتشار جائحة وباء كورونا على الواقع الاقتصادي العراقي كان بفعل القرارات الحكومية، إذ تسبب الحظر الشامل بارتفاع اسعار المواد الغذائية نتيجة لتوقف حركة التجارة مع دول العالم، ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء، فإن استيراد العراق من السلع الغذائية

[1]) اقبال هاشم، التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد46، ج2/2019، ص220.

والمحاصيل الزراعية يبلغ ما قيمته (12) مليار سنوياً من اجمالي استيراد الذي يتجاوز (40) مليار دولار، وتوقف حركة التجارة بإغلاق الحدود والمنافذ البحرية، وتوقف حركة الطيران، في الوق الذي لا تمتلك فيه القطاعات الانتاجية في العراق القدرة على توفير تلك البضائع المستوردة، الامر الذي تسبب بحصول مشكلة أدت إلى قلة المواد المعروضة في السوق نتيجة لاحتكار بعض التجار واستغلالهم لتلك الأوضاع، من خلال رفع الأسعار مما أدى الى أن يكون الأمن الغذائي مهدداً في البلاد، انعكس ذلك على اصحاب الأجر المحدود لاسيما الفئات الذين يصنفون ضمن طبقة الفقراء، كما أن انتشار الوباء كان له تأثير واضح في توقف حركة السياحة ولاسيما العاملين في الفنادق وأصحاب المحال التجارية [1].

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً بعنوان" أثر كوفيد-19 على الاقتصاد العراقي" تضمين توسيع تغطية الضمان الاجتماعي للفئات الفقيرة، وزيادة إيرادات تمويل البرامج الحكومية الرئيسة، وتخصيص مزيد من الموارد لتطوير القطاع الخاص" وبين التقرير ان كورونا تركت اثاراً كبيرة على السكان، لاسيما في مجال الدخل والوظائف والفقر، مع احتمال حقيقي بارتفاع اللامساواة بشكل كبير، على سبيل المثال، كشف التقرير ان موظفي القطاع الخاص في العراق أكثر عرضة لمخاطر الفقر من العاملين في القطاع العام، لاسيما ذوي الدخل المحدود والمتدني من العاملين في القطاع غير المنظم، وكذلك الأسر التي تعيلها نساء [2].

تأثرت المرأة في العراق بوجه خاص من اثار سلبية مضاعفة على الصعيد الاقتصادي من خلال الإجراءات الحكومية والتدابير الاحترازية من خلال خلية الازمة من زيادة القيود المفروضة على حرية تنقل الاشخاص من حظر التجوال والعزلة الى عدم قدرة المجتمعات المحلية والمدنية والافراد لمنع انتشار الوباء لاسيما بعد زيادة ملحوظة في عدد الوفيات والمصابين، تبين ان الدولة العراقية بحاجة للمزيد من الارشاد المستمر للأفراد المجتمع بشأن الخطر القائم واتخاذ مبادرات لاسيما بهذا الشأن [3].

---

[1]) عماد جاسم حسن، اثر فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي، المؤتمر الدولي التاسع (تداعيات فيروس كوفيد-19)، لندن، 6-8 حزيران، 2020، ص122.

[2]) منظمة الأمم المتحدة ، حماية الاسر من التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا، منشور على الموقع الرسمي:
www.un.org

[3]) المرأة وفيروس كورونا المستجد، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع الالكتروني:
www.un.org.

ونتيجة لانتشار هذا الفيروس بصورة كبيرة ولضعف كفاءة النظام الصحي، اتخذ العراق خطوات احترازية لتجنت خطر هذا الفيروس والحفاظ على حياة الناس، اذ تم تعطيل المدارس والجامعات وجعل الدوام الرسمي 50% في دوائر الدولة، باستثناء الأمن والصحة، وايقاف السفر من والى الدول المتأثرة بالمرض، وقيام بعض المحافظات بغلق حدودها امام الوافدين من المحافظات وغيرها من الاجراءات التي اسهمت في شل النشاط الاقتصادي، كما كان التأثير كبيراً من خلال انخفاض أسعار النفط وشل النشاط الاقتصاد، مما ادى الى انخفاض الايرادات النفطية نسبة 90% من الايرادات العامة [1].

فقد أصبحت الازمة تلقي بضلالها اثاراً سلبية على وضع المرأة ودخول فئات من النساء، اذ ستؤدي الى ادخال العديد من النساء حالة الفقر وانصراف الكثير منهن عن سوق العمل غير المنظم نتيجة انصرافهن من الخدمة التي يلجأ اليها ارباب العمل جراء الركود للنساء انفسهم في المقام الأول او لأزواجهنّ وستزيد هذه النسب للنساء المعيلات لأسرهن في ظل الإجراءات الاحترازية التي تتخذ ضد هذا الوباء ، بالإضافة الى تعرضهن للوباء نفسه جراء فقدان وسائل الحماية من قبل الحكومة العراقية لاسيما في الظروف الاستثنائية التي يعيشها العراق تحت وطأة نظام امني غير مستقر [2].

فقد أكدت دراسة معهد البحوث المالية في بريطانيا، أن تأثير الفيروس قد يضر بأجور النساء، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد النساء العاملات، مقارنة بالرجال، في قطاعي تجارة التجزئة والضيافة، إذ تمثل المرأة 17% من العاملين في القطاعات المغلقة، بينما تبلغ نسبة الرجال فيها 13.% [3].

وعلى الرغم ما ألحقته التداعيات الاقتصادية من الضرر على الجميع، فإنها كانت أكثر تأثيرا على النساء، فقد شهدت معدلات البطالة ارتفاعاً ملحوظاً منذ بداية الجائحة ووصلت ذروتها أثر اجراءات الحظر الشامل الذي اتخذته الحكومة العراقية، مما ادى الى اضافة الالاف من العاطلين عن العمل لاسيما النساء

---

[1] حامد حميد الجبوري كورونا والاقتصاد العالمي والعراقي، شبكة النبأ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على الموقع الالكتروني :2020/1/2: www.annabaa.org

[2] ضحى سعد وهبة علي حسين، أزمة التعامل مع جائحة كورونا (العراق انموذجاً)، مركز حمورابي للدراسات الإنسانية، العدد:33-44، السنة الثامنة ،2020، ص154.

3) (اثار كورونا الاقتصادية، النساء من يدفع الثمن أولا: منشور على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net/news/women/2020/

الذين يؤدين أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بثلاثة أضعاف ما يؤديه الرجال في المنزل حتى قبل جائحة "كوفيد-19." [1].

وهنا تسبب الوباء في انتكاسة في المكاسب الاقتصادية التي تحققت للنساء والفتيات لاسيما أن هذه المكاسب قد تحققت بشق الأنفس على مدى عشرات السنين، على خلفية توقف عشرات الاف من الوظائف ، فضلاً عن لجوء شركات وقطاعات مختلفة في البلاد الى تقليص العاملات لديها بسبب الخسائر التي لحقت بها، تضاف الى ذلك كونها تعتمد على الاجور اليومية، إذ اضحت المرأة تعاني من حالة العوز والفقر، من جانب اخر نجد ان الاجراءات الحكومية ذات الطبيعة المالية جاءت مخجلة وغير واقعية لاسيما في ظل تحديد مبالغ المنح المالية للعوائل التي تقع تحت خط الفقر ب 30 الف دينار وبشروط مشددة أهمها ان لا يكون احد افراد العائلة موظفاً او مشمول بشبكة الحماية الاجتماعية حسب تصريحات رئيس واعضاء اللجنة العليا للصحة والسلامة العراقية، الامر الذي تحتاج المرأة إلى سنوات أخرى لتستعيد ما فقدته من حقوق، إلا أن هذا الأمر مرهون بالوقت وسعيها الدائم للمساواة [2].

2. كورونا وتداعياتها الاجتماعية والصحية للمرأة: لقد أثر فيروس كورونا على بصورة كبيرة من جميع النواحي والاصعدة، فعلى الصعيد الاجتماعي سبب تبعات مجتمعية هائلة على المرأة العراقية لاسيما ، لذلك من الضروري التطرق هنا الى الأثر الاجتماعي الذي تزايد مع ظهور هذا الوباء، ويقول احد المرخين الخبير الديمغرافي (باتر يس بور) عن الوباء أنه : (يهدد الروابط الاجتماعية ويطلق العنان بشكل خفي من حرب أهلية يكون فيها كل واحد حذراً من جاره، انتشار الأوبئة يشكل دوماً امتحاناً للمجتمعات البشرية) ، ومن ناحية أخرى وعلى صعيد السلوك أدت جائحة كورونا الى خلق حد ادنى من المسافة بين الاشخاص تفوق في المجتمعات الغربية ماهي عليه المجتمعات الأخرى [3].

---

1) منظمة الأمم المتحدة، حماية الاسر من التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا: منشور على الموقع الالكتروني: http://www.unicef.org

2) زينب عبد الكاظم ، الوسائل القانونية لمواجهة الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا " العراق انموذجا"، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، كلية القانون، العدد:40،2021،ص165.

3) علي سعدي عبد الزهرة، تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العراقي، مجلة حمورابي، العدد35، السنة الثامنة، العراق، 2020م، ص176.

أ. **التداعيات الاجتماعية:** أجبرت السلطات الحكومية العراقية البقاء في منازلهم، ومنع التجوال إلا للضرورة القصوى، وتعطيل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، الأمر الذي ادى الى مضاعفة الأعباء الملقاة على كاهل المرأة داخل الاسرة بصفتها الشخص المحوري والمسؤول في العادة عن صحة الاسرة وحمايتها ، ولاسيما ان الاسر ملزمة بالحجر المنزلي وفي هذا السياق تتعرض بعض النساء في العراق في الآونة الأخيرة بشكل متزايد تعرضهنّ للعنف الاسري مع بقاء الزوج فترات أطول في المنزل جراء الحظر الجوال مع سكوت وتغافل الحكومة والمؤسسات للوضع الاجتماعي في ظل الجائحة [1].

فضلاً عن ذلك ، ان حظر المواطنين على جميع الطرق ، وإيقاف جميع وسائل النقل الجماعي والخاص لعدد من الساعات تبدأ مساءاً وترفع صباح اليوم التالي ، وتم التدرج في عدد الساعات ،مع اغلاق جميع المحال التجارية والحرفية بما فيها محلات بيع السلع ، والغلق الكامل يومي الجمعة والسبت ما عدا المخافر والصيدليات والمحلات الموجودة خارج المراكز التجارية ، واغلاق المقاهي والمطاعم والنوادي الليلية وكل ما يقدم أنشطة ترفيهية، وتعاملت الحكومة بحزم مع هذه القرارات وقامت وزارة الداخلية بتنظيم دوريات متحركة وثابتة من اجل ضبط المخالفين وتطبيق عقوبة الحبس او الغرامة ، مع استمرار تعليق الطيران في جميع المطارات وتعليق جميع الخدمات التي تقدمها الوزارات ، مع الإبقاء على تعليق الدراسة بالجامعات والمدارس واستخدام الوسائل والمنصات الالكترونية ، مما تزايد الأدوار المنوطة بالنساء من الاسر المتوسطة الدخل اذ الى جانب الدور الاسري دوراً تعليماً مباشر في ضوء اغلاق المدارس ومع تعليق الدراسة فعلياً واستمرارها من خلال التعلم عن بعد.

وهنا يمكن القول ان الحكومة العراقية لم تعتمد على الحوار الاجتماعي لإدارة الازمة من اسهام الحركة النقابية في العراق كانت مقبولة رغم ذلك كانت ضعيفة، اما المجتمع المدني فكان الأكثر حيوية في الازمة من خلال المبادرات الذاتية.

ب. **التداعيات الصحية وانعدام الامن الصحي** : يعد الأثر الكبير التي ألقته الجائحة على كاهل الاسرة والمرأة بشكل خاص من عنف وتراجع وتحديات بالتعليم، لا يمكن اغفال الأثر الأبرز الذي تعرض له

[1]) مجموعة باحثين' فيروس كورونا وتداعياته الاجتماعية على النساء، منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع الالكتروني: hhhp://library.fes.de/pdf

القطاع الصحي، فقد أحدثت جائحة كورونا تداعيات كبيرة على النظام الصحي في العراق، بعد أن تحولت الجائحة الى وباء عالمي.

فان استنزاف النظام الصحي فقد جاء فايروس كورونا ليعصف النظم الصحية التقليدية التي تعمل على مواجهة الامراض التي يسهل التنبؤ بها، ليقتصر النظام التقليدي على مسألة تقديم الرعاية الصحية، وقد اشارت دراسة صحيفة " نيوز تايمز": ان بيانات من 12 دراسة أظهرت ان فرص ولادة جنين ميت زادت بنسبة 28%، وزادت مخاطر وفاة النساء اثناء الحمل أو أثناء الولادة بأكثر من الثلث " [1].

فلم يكن العراق الأفضل في التعاطي مع فيروس كورونا إلا انه من بين الدول الأقل تأثراً مقارنة بالدول الأخرى كالصين وإيران وكوريا الجنوبية وايطاليا والسعودية وتركيا وغيرها، وعلى الرغم من تواضع إمكانات القطاع الصحي، إلا إن الحق يقال، فقد استنفر القطاع الصحي كل ما بوسعه من طاقة لمواجهة الفيروس، في ظل ضعف القطاع الطبي والصحي والاهمال قبل وقوع الأزمة فكيف سيكون الحال في ظل انعدام حظر التجوال [2].

جدول رقم (4)

يبين اعداد الإصابات والوفيات العاملين في مجال الصحة لعامي 2020-2021



المصدر : https://arabic.cnn.com/health/article/2020/03/21/coronavoirus-italy-17-doctors-die-coronavirus-3654-medical-staff-infected

[1]) كورونا قد يعيد النساء جيلاً كاملاً للوراء، بحث منشور على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net.

[2]) عمرو هاشم محمد: الاقتصاد العراقي لفايروس كورونا المستجد، مجلة بحوث، مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية، المؤتمر التاسع(تداعيات فيروس كورونا كوفيد-19) لندن،2020، ص198..

كما ان إصابة ووفيات العاملات في القطاع الصحي وهو أكثر القطاعات تعرضاً للإصابة بفيروس كورونا، وهذا القطاع مستثني من الاجازات التي صدر بها قرار من مجلس الوزراء، ويتطلب العمل ساعات طويلة، فتعاني النساء في هذا القطاع أعباء مضاعفة بين انها تظهر الى البقاء ساعات أطول في العمل مما هو معتاد، وفي الوقت نفسه تبذل جهداً بشأن أدوارها ومسؤوليتها العائلية.

ان من المؤكد واجبات الحكومة تجاه العاملات في قطاع الصحة من طبيبات وممرضات وكذلك عاملات النظافة في المستشفيات العمومية من ضمان حصولهنّ كافة على الملابس والمعدات الواقية من العدوى وكذلك تزويدهن بالمعلومات الصحية الضرورية وتأمين التدريب المناسب لهنّ حتى تقل حالات الإصابة بالفيروس بين أعوان قطاع الصحة ، فضلاً عن خطر الإصابة بالعدوى تجابه العاملات في هذا القطاع غير قادرات على الحصول على إجازة للعناية بأطفالهن المنقطعين عن الدراسة بعد اتخاذ اجراء اغلاق المؤسسات التعليمية ، توقياً من انتشار الوباء [1].

إذ تأثر النظام الصحي في العراق والمنظومة الصحية عرفت ارباكاً شديداً لاسيما وأنها تعاني منذ سنوات طويلة، من نقص الأدوات والمستلزمات والاجهزة والاسرة والمستشفيات بالإضافة الى نقص الإمكانيات المادية وغياب التجهيزات والمعدات الضرورية، لاسيما في المستشفيات الحكومية الموجودة في المناطق النائية، وقد خصصت الحكومة اعتمادات مالية مهمة لدعم القطاع الصحي وتأهيله لمجابهة الجائحة والحد من انتشاره، من خلال توفير المستلزمات الضرورية لحماية الطواقم الطبية وسائر العاملات من النساء في المستشفيات الحكومية، بعد الإصابات الهائلة والوفيات التي ضربت العاملين في القطاع الصحي بشكل عام ،ولم يكن الامر هيناً في ظل ارتفاع الطلب العالمي على هذه المعدات، وتسابق الدول المحموم في الحصول على حاجياتها منها[2].

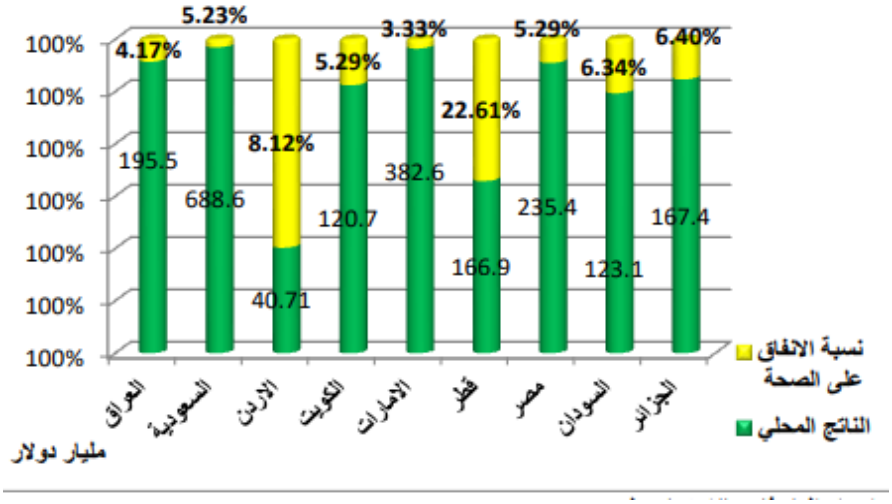
---

[1]) منظمة المرأة العربية، التابع للام المتحدة، منشور على الموقع الرسمي: www.arabwomen .org

[2]) في ظل تفشي الجائحة، مشاعر الإحباط وفقدان الثقة بالمنظومة السياسية تتفاقم في صفوف العراقيين، متاح على الموقع الالكتروني بتاريخ: كانون الثاني/2021،www.ndi.org

جدول رقم (5)

يبين نسبة الانفاق على القطاع الصحي لعام 2020م



المصدر: العالم العربي في مواجهة كورونا، الجزيرة متاح على الرابط:

https://interactive.aljazeera.net/aja/corona_in_the_arab_world2020/

ثالثاً: تقييم الأثر

1.الرعاية الصحية والفقر وقلة الفرص الاقتصادية

أ. الرعاية الصحية

تشير الدراسات البحثية ان النساء والفتيات في العراق لديهنّ جوانب ضعف صحية في مواجهة الجائحة، بسبب أدوارهنّ في أنشطة الرعاية داخل المنزل وخارجه، إذ أن صحة المرأة تراجعت اثناء جائحة كورونا، بما في ذلك وفيات الأمهات وولادة جنين ميت والحمل خارج الرحم واكتئاب الأمهات إذ ان الكثير من الحوامل واجهنّ صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية اثناء الجائحة في ظل الفوضى في الحصول على اللقاحات، بحيث منعت بعض منهنّ تلقيحهنّ أو أعطتهنّ نصائح متغيرة ومتناقضة، لذلك اننا بحاجة الى الحرص على الجهود التي قد تهدف الى حماية الحوامل مثل استبعادهنّ من التجارب السريرية، لا تعرضهنّ الى خطر أكبر في نهاية المطاف، إلا ان تأثير الوباء على النساء تبين عدم تقدير خدمات تقديم

الرعاية غير مدفوعة الاجر وعدم بروزها في الواجهة، وتأمين الوقاية التي تهدف الى تعزيز الوعي بالصحة وسلامة المجتمع، بما في ذلك الاجراءات الصحية والوقائية التي يجب اتباعها لسلامة وصحة المرأة [1].

واضح ان الإجراءات الوقائية المبكرة ضرورية لمنع انتشار الفيروس، كان لحضر التجوال تأثيراً كبير على حياة النساء، فهنالك العديد من التقارير تؤكد بان بعض النساء لا يمكنهنّ مغادرة المنزل للحصول على الرعاية الصحية بسبب العار الذي قد تجلبنه لأسرهنّ وايضاً العادات الاجتماعية لا تسمح للمرأة بأن تكون وحدها في مراكز الحجر في ظل غياب ذكر من اقربائها، ، إذ يبدو ان النساء الأكثر تضرراً، فان بعض العائلات العراقية والاسر في العراق تخشى على بناتهنّ من فحص فيروس كورونا، ووصول سيارات الإسعاف الى بيوتهنّ لأخذ المريضة، ويعتبرونه امراً منافياً للأخلاق والأعراف العشائرية، كما ان التحولات الاجتماعية التي طرأت بعد كورونا ومن الممكن ان يعرضها للطلاق بسبب الإصابة حيث يعتقد أنه من الامراض المعدية الخطيرة كالتيفوئيد الذي لا شفاء له، ويبقى مع المريض وقد يعدي غيره.

إذ تركزت المخاوف المرتبطة بالبنية التحتية والخدمات في عام 2020 على توفر الرعاية الصحية ودودتها، بما في ذلك حالة المستشفيات والمراكز الطبية، ومؤهلات الطاقم الطبي، وتكاليف الأدوية وغيرها، وهنا الحكومة مسؤولة الى ضمان حصول النساء، لاسيما النازحات داخلياً واللاجئات والمهاجرات على خدمات رعاية صحية ومنصفة وبأسعار معقولة، بما لا يؤثر ذلك على خدمات الصحة الجنسية والانجابية، وهي مدعوة ايضاً اتاحة الوصول الى صياغة وتوجيه رسائل لاسيما للأمهات والأطفال بمخاطر الفيروس من خلال تعميم المعلومات مع مراعاة الاثار المحتملة للحجر الصحي والعزل التام وغيرها من التباعد الاجتماعي، إذ ينبغي للجهات الحكومية والجهات الفاعلة من المنظمات تلبية الاحتياجات المتعلقة بالنساء، ولا سيما الأكثر تعرضاً للخطر ويشمل ذلك حماية قدرتهنّ على الوصول الى المعلومات حول الوقاية من الجائحة والاستجابة لها بطرق يفهمنها، وضمان تلبية احتياجاتهنّ الجسدية، وكذلك الثقافية والأمنية.

[1]) سلوى محمد علي عيد والهام عبد الرؤوف، تداعيات التعايش مع جائحة كورونا وعلاقته بتعديل ممارسة الحياة الاسرية كما تدركه الزوجات، مجلة بحوث، مجلة بحوق التربية النوعية، العدد:64، جامعة المنصورة، مصر، 2021، ص34-36.

ب. الفقر وقلة الفرص الاقتصادية : من المتوقع ان يطال الفقر من النساء، مما سيؤثر بشدة على الأسر العراقية التي تعليها نساءً، وكثيراً ما يتفاقم هذا الوضع من جراء تحيزات تنطوي عليها سياسات حكومية التي يعتبر واضعوها أن الرجال هم المعيلون الرئيسيون للأسر، كذلك الى خسارة البعض منهنّ الى وظائف تشغلها النساء، لاسيما ان مشاركة المرأة في سوق العمل ضعيفة اصلاً ، في ظل بطالة عالية في صفوف النساء، نظراً لتدني عدد الوظائف وارتفاع نسبة النساء اللواتي فقدنّ عملهنّ، ستوسع نفوذ المسؤولين عندما تكون النساء في حاجة ماسة الى العمل المأجور في ظل الاوضاع الاقتصادية المتدنية في العراق مع قلة الوظائف، قد تنخفض الأجور، ويزداد التحرش والاستغلال الجنسي، ما لم تحرص الحكومة العراقية والقطاعات الحكومية سبيلاً للخروج من هذه الأزمة بوضع خططاً للتعافي، وان تنقل منظورها في مراعاة النوع الاجتماعي .

جدول رقم (6) يبين مؤشرات الفقر في ظل جائحة كورونا بالعراق للأعوام (2019–2020)

	السكان عموما	الفقراء القدامى	الفقراء الجدد (الأساس)		
			حظر شامل	جزئي - منخفض	جزئي - عالي
حجم الأسرة	7.4	10.0	9.0	9.2	8.6
عمر رئيس الأسرة	47.2	45.9	49.0	49.7	48.3
معدل الإعالة(%)	42.4	52.1	46.5	45.8	45.3
رئيس الأسرة/ أنثى(%)	9.0	8.8	13.5	14.8	11.1
سكان الريف(%)	26.1	40.0	36.5	37.8	40.1
تعليم رئيس الأسرة(%)					
متوسطة فأعلى	28.0	24.3	11.1	12.2	12.0
أقل من المتوسطة	72.0	75.7	88.9	87.8	88.0
عمل رئيس الأسرة (%)					
يعمل لنفسه (ريف)	5.3	9.1	1.5	1.6	2.4
يعمل لنفسه (حضر)	15.8	11.9	16.1	13.2	18.4
قطاع خاص	22.6	33.5	32.1	30.0	31.9
قطاع عام	28.8	19.4	5.6	6.1	9.0
لا يعمل	27.5	26.1	44.7	49.0	38.3
القدرة على الصمود(%)					
نزوح	3.8	8.4	3.2	3.2	2.6
صدمات أخرى وعدم تعافي	11.3	12.8	13.5	12.3	13.5
صدمات أخرى وتعافي جزئي	16.7	19.6	25.8	24.1	18.8
لا صدمات أو تعافي تام	68.2	59.2	57.5	60.3	65.1
الموقع(%)					
كردستان	15.8	4.8	9.8	9.3	10.3
شمالية	26.2	35.3	27.0	27.3	30.9
وسطى	37.1	23.8	44.4	43.4	42.3
جنوبية	20.9	36.1	18.9	20.1	16.5

ملاحظة: الفقراء القدامى: هم أولئك الذين كانوا فقراء في الأساس وبقوا فقراء. أما الفقراء الجدد فهم أولئك الذين لم يكونوا فقراء في الأساس لكنهم أصبحوا فقراء بعد الأزمة.
الجزئي - المنخفض تشير الى حظر جزئي ونشاط اقتصادي منخفض والجزئي – العالي تشير الى حظر جزئي ونشاط اقتصادي عالي

المصدر / دراسة معدة مع البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

فقد تضررت النساء العاملات في وظائف قطاع الخدمات بشدة من جراء هذه الجائحة على نحو غير متناسب، على سبيل المثال، علينا ان نفكر في موظفات الاستقبال والاشراف الداخلي ومضيفات الطيران والعاملات في المطاعم ومصففات الشعر والعمالة المنزلية. الخ، كما أن هنالك بعض الوظائف في مجال التصنيع تتسم بزيادة العنصر النسائي فيها، لاسيما ان العديد من النساء يعملن في وظائف لا تشملهنّ خطط الحماية الاجتماعية في العراق، مما يشكل مخاطر كبيرة تتمثل في دفع هذه الظروف العديد الى ترك وظائفهنّ، ولاسيما تلك التي لا يمكن القيام بها عن بعد، مع اثاراً سلبية محتملة طويلة الأمد على مشاركة الاناث في القوى العاملة.

فقد أدت الضائقة الاقتصادية التي تسببت بها الجائحة أثار العديد من المكتسبات الحقوقية التي أحرزتها المرأة في العراق خلال السنوات الماضية، مع تدني نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في الأصل، فإن الاغلاق والحظر على مستوى الدولة في سائر انحاء البلاد كان ذات ضرر بالنساء بصورة لاسيما في مكان العمل، وهنا من المهم التعرف على المعوقات التي تتعرض دخول النساء الى مجال العمل والبدء إعداد سياسات لتخفيف وطأة هذه العراقيل، إذ تعتبر النساء ان المشكلات الهيكلية ملحة وضاغطة اكثر بصفتها معوقات فيما يخص العمل، مقارنة بالمشكلات الاجتماعية، بالأساس هو اضطرار عدد هائل منهنّ الى ترك العمل لرعاية أطفالهنّ، وكبار السن في أسرهنّ، لعدم توفر مرافق رعاية الاطفال، وعدم توفر وسائل نقل المواصلات وتدني الرواتب هذه جميعها مشكلات يمكن ان تطور لها الحكومة سياسات تواجهها من خلالها المعوقات المتصلة بالمعايير الاجتماعية القائمة تعد اكثر صعوبة في التعامل معها ، كما ان المشكلة القيمية الأكثر ان الرجال يحصلون على الأولية في فرص العمل مقارنة بالنساء، إذ ان مسؤولية النساء الأساسية في الاعتقاد السائد أن مسؤولية النساء الأساسية هي رعاية البيت والاطفال، فالمساواة في توظيف العاملين من الجنسين تعد هدفاً صعباً، لكن مع الازدهار الاقتصادي المأمول بعد الجائحة ستحتاج الحكومة العراقية الى بذل عناية أكبر لفهم كيف يمكن مساعدة النساء في العودة للانضمام الى سوق العمل أو الالتحاق بها مرة أخرى [1].

[1]) الباروميتر العربي، إثر فيروس كورونا على النساء في المسكن والمعمل، متاح على الموقع الالكتروني:
www.arabbarometer.org.

إذ تقول (هيذربار وأماندا كلاسينغ، حول حياة النساء في ظل تفشي الوباء وكيفية بناء مستقبل اكثر إنصافاً " كان عاماً محبطاً لحقوق المرأة، يرى بعض الناس ان هذا غير منطقي لان عدد الوفيات الرجال تخطى عدد وفيات النساء، لكن التأثير على حياة النساء كان أسوأ بكثير، إذ اجبرت النساء بشكل غير متناسب على الخروج من سوق العمل لأنهنّ يتقاضينّ أجوراً أدنى مقارنة بالرجال، لهذا السبب تعتقد الأمم المتحدة ان الوباء سيلقي 49 مليون امرأة في براثن الفقر المدقع بحلول عام 2021م" [1].

أن الهدف الأساس للحد من الفقر وحماية النساء على وجه الخصوص من الهشاشة والاستبعاد الاجتماعي طوال كورونا، ولتحقيق هذا الهدف هو الحماية الاجتماعية، من خلال تقديم أنظمة الحماية الاجتماعية مجموعة من السياسات والبرامج الموجه نحو دعم المرأة والاسرة بشكل عام، ولتحقيق هذا الهدف دعم الاسر مادياً من خلال التحويلات الاجتماعية للتغلب على الصدمات وتعزيز وصولهنّ لسوق العمل، ودعم الاستثمارات في التنمية البشرية، والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأساسية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية بما تتطلبه الأزمة الحالية وزيادة دعم المستفيدين الحاليين وادراج الجدد افقياً ومراجعة برامج الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها الاستراتيجي وتقوية الإطار المؤسسي والإسراع بعملية الإصلاح.

ان الحاجة الى اقتصاد مستدام وفرص العمل من الالويات الملحة كما يعتبرها المواطن العراقي، لذا يمكن ملاحظة المخاوف والقلق المرتبط بالوظائف والمداخيل هو نفسه قبل الجائحة وبعدها، إلا أنه يرد لأسباب مختلفة في الحالتين، فقد فاقت الجائحة من مشكلة تراجع سوق العمل وتردي الاقتصاد العراقي لتي كانت بارزة في عام 2019م، وبات جميع فئات المجتمع، ومنه المرأة، قلقين حيال تأمين فرص العمل على المدى المنظور، وتملكهم الخوف حيال صحة الوضع الاقتصادي بصورة عامة، والحاجة الى المزيد من المساعدات المالية من جانب الحكومة للمساعدة اثناء الجائحة حتى تستعيد الأمور الى طبيعتها الى حدَّ معين، والى تحسين إدارة بطاقات التموين او إعادة تأسيسها لتقديم المساعدة اللازمة.

2. الاوضاع الاجتماعية والعنف: كما ان الحديث عن القيود والعراقيل التي تواجهها المرأة في العراق وتعرضها للتحرش والتنمر، بالرغم ان جائحة كورونا قد عملت كمسرع لبعض القضايا، على سبيل المثال،

[1]) مقابلة يوم المرأة العالمي مديرتان المشاركتان لحقوق المرأة في هيومن رايس وتش، متاح على الموقع الالكتروني: www.hrw.org

ازدادت عبء الحياة المنزلية والمساعدة في تعليم الأطفال ورعاية مزيد من الأشخاص ضمن الاسرة، كما زادت الضغط نتيجة ازدياد المسؤوليات المتوقعة من المرأة مقارنة بنظرائهن من الرجال، فالحظر الحكومي يزيد من المسؤولية المنزلية رغم التحديات التي تواجه النساء دون الرجال اثناء الجائحة، إذ تبين ان النساء أكثر اقبالاً من الرجال على القول ان الوحدة الأسرية قد زادت اثناء الجائحة، بالرغم ان هنالك قلق يخص المرأة في البيت وهو التهديد بالعنف الأسري، فالإغلاق والحضر على مستوى الدولة يضطر النساء وقت اطول مع من يضطهودنهنّ، رغم ان الضغط النفسي الذي تتعرض له النساء، والخلافات العائلية، والزيادة في حالات الطلاق.

إذ يشير الكاتب (ثارور) في تقريره الذي نشرته صحيفة " واشنطن بوست" الأمريكية: "أن كل هذه المخاوف صحيحة، لكن الضرر الاجتماعي الذي أحدثه ما سماه جائحة الظل قد يستمر أثره لعقود مقبلة"[1].

وأفاد تقرير لمنظمة الصحة العالمية، بعنوان" كوفيد 19 والعنف ضد المرأة في إقليم شرق الأوسط"، أن الإقليم يأتي في المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث انتشار العنف ضد المرأة حوالي (37%)، وأن هنالك زيادة في حالات العنف خلال الجائحة بنسبة تتراوح 50% الى 60%، بناءً على مكالمات الاستغاثة التي تُجريها النساء على الخطوط الساخنة لمنظمات المرأة، وغالباً ما يزيد العنف ضد النساء في أوقات الطوارئ والأزمات، بما فيها الأوبئة، ويمكن أن يتفاقم خطر تعرض النساء للعنف بسبب الضغط النفسي، وتفكك شبكات الحماية الاجتماعية، والتعثر المادي للأسر نتيجة زيادة الصعوبات الاقتصادية، ويعد العنف الاسري من اقسى أنواع العنف لأنه يأتي من الشريك داخل الاسرة، فإن مخزون العنف الذي تعرضت له النساء والأطفال خلال فترة الاغلاق، سوف تظهر أثاره بشكل أو بأخر، إذ لا يزال المجتمع العراقي يعد المشاكل الاسرية شأناً داخلياً، ولا يسمح بتدخل من جهات أخرى مثل مؤسسات الدولة، بل ان النساء اللاتي يشتكين قد يتعرضنّ للوم من افراد العائلة، وهذا يضعف قدرة النساء على المقاومة ويزيد من صعوبة التوجه الى الأقسام الشرطة، أو التوجه الى المؤسسات التي تقدم خدمات للنساء المعنفات [2].

---

[1]) www.washingtonpost.org

[2]) رحمة ضياء، مؤسسة الصحة العقلية والنفسية بعد الجائحة، ما الذي ينتظر ضحايا العنف الأسري في زمن كورونا، متاح على الشبكة المعلوماتية(الانترنت) بتاريخ :2020/12/22 على الموقع الالكتروني:
www.scientific camerican.com

ولم يكن العراق استثناءاً لما يحدث في العالم، حيث سجل نظام إدارة معلومات العنف القام على النوع الاجتماعي (GBVIMS)، ارتفاعاً ملحوظاً في عدد حوادث العنف المبلغ عنه، وقد شكل العنف المنزلي خلال اثناء الجائحة اكثر من ثلاثة ارباع جميع الحوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي المبلغ عنها، وبالنظر الى أن النساء والأطفال العراقيين –ولاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة– كانوا معرضين بالفعل لمستويات عالية من مخاطر العنف الاسري، فيمكن اعتبار ان هذه الأرقام غيض من فيض، مع الاخذ بعين الاعتبار أن جزءاً كبيراً من الحالات لا يتم الإبلاغ عنها [1].

ونلاحظ ان التعامل مع العنف الأسري في زمن كورونا يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات الحماية، مثلاً يتطلب الى زيادة عدد البيوت الأمنة للمعنفات، ودفع منظمات غير الحكومية على كيفية التعامل مع الناجيات من العنف، ورفع الوعي المجتمعي بشأنها، لتطمئن النساء في حال كانت هنالك حاجة الى اللجوء اليها، إضافة الى زيادة الخطوط الساخنة لتلقي الشكاوي والتوسع في الإعلان عبر وسائل الاعلام المختلفة، وتوفير خدمات الدعم النفسي عبر المراكز المتخصصة، إذ ان التدخلات النفسية في هذه الحالات ضرورية، ويجب على المتخصصين أن يكونوا على دراية بالاحتمالية العالية لزيادة معدلات الايذاء في اثناء الجائحة وبعدها بفترة طويلة، لاسيما وأن الأمر قد يتطور الى الإصابة بأمراض عقلية أو اعاقات دائمة، وربما الى موت الضحية في الاغلب.

وبحسب رئيسة مكتب حقوق الانسان (دانييل بيل) " أن النساء يواجهنّ تحديات إضافية تفاقها جائحة كورونا، إذ ان إجراءات التقييد التي اعتمدت للتصدي لكوفيد–19 في العراق زادت من مخاطر العنف المنزلي، وفي الوقت نفسه قللت قدرة الضحايا على الإبلاغ عن الإساءة، والبحث عن المأوى الآمن للحصول على الدعم والوصول للعدالة" [2].

وبالرغم ان الدستور العراقي يحظر جميع اشكال التمييز والعنف والإساءة داخل الاسرة والمدرسة والمجتمع، إلا ان قانون العقوبات في المادة (41) ينص" لا جريمة اذا وقع الفعل (الضرب) استعماً لحق

---

[1]) بيان صحفي–16 يوما لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، متاح على الموقع الالكتروني:
www. relifeweb.int

[2]) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة الأمم المتحدة، للطفولة، مراقبة الامومة والطفولة في العراق، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2020، متاح على الموقع الرسمي : www.un.org

مقرر بمقتضى القانون، ويعتبر استعمالاً للحق، تأديب الزوج زوجته وتأديب الإباء والمعلمين ومن في حكمهم الأولاد القصر في حدود ما هو مقرر شرعاً او قانوناً أو عرفاً" وعليه اخذ العراق يسجل ارتفاعاً في حالات العنف ضد النساء على أن عقاب الزوج لزوجته هو حق قانوني وبالتالي فهي ليس جريمة، وكثيراً ما يفلت الجناة من العقاب، إلا ان الحكومة العراقية تظهر التزاماً إزاء تغيير ذلك إذ يبحث البرلمان حالياً قانون مكافحة العنف الاسري [1].

وهنا يمكن القول، تحبس عائلات بأكملها مع بعضها البعض، وكثيراً ما يوجد ضغط لحل المشاكل الاسرية، من بينها العنف المنزلي، دون أي تدخل من طرف ثالث، بسبب العار والوصم المرتبط بالعنف، وفي الحالات التي تتم فيها محاسبة الجناة، غالباً ما يتم اجبارهم على التوقيع على وثيقة تشير الى أنهم لن يكرروا جرمهم، والحل المفضل هو ان يطلب من الضحايا التصالح مع الجناة.

وفي سياق ذلك، نرى ان اثار الجائحة على النساء، لاسيما الفتيات ذات الأثر السلبي وكيف ازداد سوءاً بفعل التقاليد والأعراف الثقافية، كزواج الأطفال وحرمان الفتيات من التعليم، ومنعهنّ من استخدام التكنولوجيا، وان كان صحيحاً أن زواج الأطفال قد ذكر قبل الجائحة، إلا أنها لم تكن هذه القضية من الأولويات كما هي الآن، ربما بسبب الظروف غير المألوفة التي فرضتها الجائحة، ولكن بقت القيم والتقاليد ذات مردود سلبي على الفتيات، التي تحد من خيارتهنَّ للمستقبل، وتقرر مصيرهنَّ التعليم وزواجهنَّ وتحُرم فئة من السكان من التعليم الذي يجب ان يكون الوصول إليه مضموناً للجميع.

وإذ نثني جهود حكومة العراق في الحد من هذه الظاهرة، فأننا ندعو الى معالجة الأسباب الرئيسة للعنف ضد المرأة ، وتعزيز قيادة المرأة ومشاركتها في صنع القرار، بما في ذلك أوقات الازمات الإنسانية والطوارئ، ويجب إعطاء أولوية كبرى وملحة للحد من العنف والاستجابة الفاعلة له وتخفيف مخاطره، حيث لا تزال العديد من النساء والفتيات هدفاً للعنف وسوء المعاملة بسبب نقص التشريعات التي يمكن ان تحميهنّ وتحاسب الجناة، وخلق مساحات وبيئات محمية يشعر فيها الناجيات والناجون من العنف القائم على النوع الاجتماعي بالأمان والتمكين والنجاح.

[1]) رحمة ضياء، مصدر سبق ذكره.

الخاتمة

كبدت التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الضرر على الجميع بشدة، إلا إنها أكثر تأثيرًا في النساء ، فإن العديد من الصناعات في الاقتصاد الرسمي التي تأثرت بشكل مباشر بالحجر الصحي وحالات الإغلاق، كالسفر والسياحة والمطاعم وإنتاج الغذاء، اذ أن المرأة العراقية تشهد مشاركة لابأس بها من قوة العمل النسائية و نسبة كبيرة من الاقتصاد غير الرسمي في الأسواق غير الرسمية والزراعة، في الوقت نفسه تتحمل المرأة في العراق عادة عبء رعاية أكبر، ففي المتوسط، تقوم النساء بثلاثة أضعاف أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنة بالرجال في المنزل حتى قبل جائحة كوفيد-19، فمنهن من تعمل موظفات في القطاع الرسمي ممن لديهن أطفال على تحقيق التوازن بين واحد أو أكثر، ومنهن ممن يفقدن عملهن بالفعل من اجل رعاية الأطفال والتعليم المنزلي ورعاية كبار السن والعمل المنزلي، والأسر التي ترأسها امرأة أكثر عرضة بشكل خاص.

من جهة اخرى، تقع تأثير الجائحة على صحة سلامة المرأة ، على الرغم من التأثيرات المباشرة للمرض، قد تجد المرأة صعوبة في الإتيان إلى خدمات صحة الأم التي تحتدم الاحتياج إليها الحاجة إليها بالنظر على أن جميع الخدمات تُوجه إلى الاحتياجات الطبية الأساسية، فقد تعطل إتاحة سبل منع الحمل والخدمات اللازمة لتلبية احتياجاتهن الأخرى، فالسلامة الشخصية للنساء معرضة للخطر، فألزم الشروط اللازمة لمحاربة المرض، مثل العزلة والبعد الاجتماعي والقيود المفروضة على حرية الحركة، هي نفسها الظروف التي يستغلها المعتدين بشكل مقيت حيث أنهم يجدون الآن وسط معترف بها من قبل الدولة مصممة خصيصًا لإطلاق اللجام لإساءة معاملة النساء والفتيات.

ولأن معظم العاملات في الخطوط الأمامية في القطاع الصحي، ولاسيما قطاع التمريض، من النساء، لذلك فإن خطر تعرضهن للإصابة للفيروس أعلى (حسب بعض التقديرات، تشكل النساء 67 % من قوى الصحة العالمية) لذلك، يجب الانتباه إلى تأمين ظروف آمنة لجميع مقدمي الرعاية، وكذلك الحاجة لإيلاء اهتمام خاص للممرضات ومقدمات الرعاية، في الوصول إلى معدات الحماية الشخصية مثل الأقنعة ولكن أيضًا للاحتياجات الأخرى مثل منتجات النظافة الشخصية، فهي مستلزمات قد يتم تجاهلها عن غير قصد، ولكنها مفروضة لضمان قدرتهن على العمل بشكل جيد.

وأخيرًا، من الملفت للنظر أيضًا هو عدد الرجال الرئيسيين المشاركين في عملية تصميم خطط الاستجابة للوباء وتنفيذها، بينما نرى المرأة البرلمانية ما زلت لا يتمتعن بنفس الدرجة من المشاركة في هيئات صنع القرار الرئيسية، أو الحكومات أو البرلمانات أو المجالس الوزارية أو الشركات مقارنة بمشاركة الرجال بالرغم انها تشكل 25 % فقط من أعضاء البرلمان، الا اننا نجد غياب القدرة والاستجابة السريعة لبحث المشاكل والازمة التي تمر بها المرأة العراقية في زمن كورونا ، وفي حين نرى أن لدينا بعض الأمثلة المضيئة في العالم لتولي النساء مناصب رؤساء الدول أو الحكومات ومحافل صنع القرار إذ وقدرتها للاستجابة لوضع المرأة لهذه الجائحة واضح بشدة.

اهم الاستنتاجات والمقترحات التي توصلنا اليها ما يلي:

1- ان حقوق المرأة وحرياتها في ظل جائحة كورونا تتطلب حماية إضافية من قبل المجتمع اولاً ومؤسسات الدول ثانياً، لاسيما وأنها في موقف دفاعي ضعيف إزاء حالات الانتهاك لحقوقها وحرياتها التي اصطدمت بالتناقضات الاجتماعية وتقاليد وممارسات سلبية اظهرتها الجائحة بقوة في المجتمع والتي تحول دون الممارسة الحرة للنساء لحقوقهن المدنية، يتضمن ذلك بتحول جوهري في تشريعات تعزز حقوق المرأة العراقية وضماناتها.

2- استمرار العقبات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية قبل الجائحة وما بعدها امام اثبات مؤهلاتها وقدراتها في كافة المجالات

3- تم التوصل ايضاً ان اغلب النساء تسكن في أماكن غير مؤهلة صحية ويرجع ذلك الى الوضع الاستثنائي للمجتمع العراقي، في ظل الازمات والتهجير من جهة والثقافة الذكورية المساهمة في تهميش واقصاء النساء من الحصول على المركز الاجتماعي من جهة أخرى، وهذه العوامل ساهمت الى تعرض المرأة العراقية لاسيما اثناء الحظر المنزلي للقمع الاجتماعي والاسري اليومي الذي يوجه ضدها بصفة سلوك يتضمن إيذاء جسدي او معنوي او نفسي ولمختلف الأسباب الواهية، كذلك ابتزازها في أعمال متدنية الاجر، وضعف التحصيل العلمي وقلة المدارس، أدت ومما لاشك فيه الى تدني المركز الاجتماعي للمرأة في العراق.

المقترحات:

1- نقترح تشكيل وزارة معنية بالمرأة مستقلة بحقيبتها الوزارية وترتبط مباشرة برئاسة الوزراء والتخصيص المالي الذي يمنح من قبله، مع توسيع دوائر الوزارة في كل محافظة من المحافظات اسوة بغيرها من الوزارات المستقلة.

2- نوصي بدراسة التشريعات والقوانين العراقية التي لا تزال تنطوي على التمييز ضد المرأة وذات العلاقة بالمرأة ورقابة منظمات وجمعيات حقوق الانسان لمدى تطبيق هذه التشريعات.

3- التنسيق بين الوزارات في اتاحة فرص عمل على أساس تضمين النوع الاجتماعي والمساواة في التشغيل على أساس الكفاءة وليس على أساس الثقافة المجتمعية.

4- نقترح تعويض المرأة العراقية تعويضاً عادلاً بوضع سياسات اقتصادية لدعم المتضررات من الجائحة من النساء والفتيات على حد سواء في القطاع غير الحكومي لدرء الفقر، واعطاء الأولوية للنساء المعيلات لأسرهنّ في منحة الطوارئ واي تعويضات تسهل حصولهنّ على الموارد الغذائية والطبية.

5- رعاية الامومة والصحة الاسرية ويتعين استخدام نسق الحماية والتمكين واتباع أمن الانسان خلال سياسات أساسية: إدراج الأمن الإنساني للمرأة على جدول الاعمال الأمني، على سبيل المثال، الرعاية الصحية الإنجابية والتي هي عنصر أساسي، والحصول على الرعاية الصحية، والعلاج من الامراض المنقولة والاوبئة، والتأمين الصحي الشامل وتوفير العلاج المجاني للمصابات بفيروس كورونا من النساء من خلال وضع خطط لتطوير الخدمات الصحية على ان تدمج هذه الخدمات في مراكز الرعاية الصحية لضمان حمايتهنّ وتقليل خطر الفيروس ونشر الوعي المجتمعي وتشجيع على طلب المساعدة، ومثل هذه الخطوة تتطلب وقتاً طويلاً وجهداً مضاعفاً.

6- نقترح تحديد سن الزواج للقضاء على ثقافة الزواج المبكر للفتاة والتي يمنعها من التعليم او الاستمرار فيه.

7- تفعيل دور الاعلام في مجال محاربة التمييز بين الذكور والاناث على أساس الجنس، وقيام وسائل الاعلام بدراسة ميدانية على المستوى الوطني للوقوف على واقع المرأة في العراق.

8- وضع تشريع يحظر من العنف ضد المرأة بكل اشكاله وان تكفل الجهات المختصة للخدمات الرامية في مكافحة العنف ضد المرأة، بأنشاء مؤسسات ترعى المرأة المعنفة، وتصميم أنشطة مبتكرة وغير

تقليدية للتواصل مع دمج خدمات الاستجابة والتصدي للعنف على النوع الاجتماعي ضمن خلية الازمة لمواجهة الوباء.

9- نقترح إعادة تشكيل الذات النسوي من خلال تكثيف حملات الدعوة والتوعية الصحية للمرأة في المجتمع العراقي لتفادي انتشار الجائحة داخل افراد المجتمع، والحرص على صياغة وتوجيه رسائل للأمهات والأطفال بشأنها.

10- الحكومة مدعوة الى النهوض بنظم الحماية الاجتماعية، وضمان استفادة النساء في مختلف الفئات العمرية من هذه النظم، على قدم المساواة مع الرجل، وينبغي للسياسات الاجتماعية والاقتصادية ان تركز على حماية النساء من الفقر وحماية العاملات في القطاع غير الحكومي، من خلال المنح النقدية او القروض مع زيادة نسبة القوى العاملة من النساء وفي المجالات الإدارية والمهنية والفنية.

11- نقترح على الوزرات المعنية بالتعليم تطوير برامج وأدوات التعلم عن بعد، بإزالة والمعوقات التي تعيق في حصولها على التعليم، بما يشمل استخدام التلفزيون الوطني والوسائط المختلفة لنقل المعرفة والمعلومات، والاهتمام بالجانب الثقافي للمرأة العراقية والقضاء على الأمية، من خلال دفع الحكومة العراقية لإكمال دراستها الثانوية والجامعية.

12- نقترح ان تكفل وزارة التربية بتصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية وجميع وسائل الاعلام خطط للاستجابة الوطنية والدولية لدعم المرأة.

list of sources

* The Iraqi constitution for the year 2005 AD.

Scientific journals:

1) Ibtisam Muhammad Abd, The Role of Women in Building Iraqi Society after 2003 AD, Journal of International Studies, Issue Sixty-first.

2) Iqbal Hashem, Economic Empowerment of Iraqi Women in Achieving Sustainable Development Goals, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 15, Issue 46, Part 2/2019.

3) Donia Jawad, Terrorism in Iraq (a study of causes and terrorism in Iraq and its social and political variables), Journal of Political Science, University of Baghdad, Issue (43), 2016.

4) Zainab Abdul-Kadhim, Legal means to confront the economic effects of the Corona pandemic, "Iraq as a model", Maysan Journal of Academic Studies, College of Law, Issue: 40, 2021 AD.

5) Salwa Muhammad Ali Eid and Ilham Abdel Raouf, the repercussions of coexistence with the Corona pandemic and its relationship to modifying the practice of family life as realized by wives, Research Journal, Journal of Specific Education Rights, Issue: 64, Mansoura University, Egypt, 2021.

6) Duha Saad Wahba Ali Hussein, The Crisis of Dealing with the Corona Pandemic (Iraq as a Model), Hammurabi Center for Human Studies, Issue: 33-44, Eighth Year, 2020.

7) Ali Saadi Abdel-Zahra, The Repercussions of the Corona Pandemic on the Iraqi Economy, Hammurabi Magazine, Issue 35, Eighth Year, Iraq, 2020.

8) Ali Hadi Hamidi, Rasha Yahya Al-Maslamawi and Raghad Falah Abdul-Kadhim, Iraqi women's rights between legal texts and actual reality, Journal of the Kufa Studies Center, No. 51, College of Political Sciences, University of Kufa, 2018.

9) Imad Jassem Hassan, The Impact of the Corona Virus on the Iraqi Economy, the Ninth International Conference (Repercussions of the Covid-19 Virus), London, June 6-8, 2020.

10) Amr Hashem Muhammad: The Iraqi Economy of the Novel Coronavirus, Bohouth Journal, Center for Research and Social Consultations, Ninth Conference (Repercussions of the Corona Virus Covid-19) London, 2020.

11) Nagham Ishaq Zia, Iraqi Women and the Vision of Peace in Iraq according to United Nations Standards, Journal of the College of Law and Politics, University of Dohuk, College of Law and Administration, 2020.

University papers

1) Huda Hadi Mahmoud, Iraqi Women's Rights after 2003: Challenges and Problems, Master's Thesis in Political Systems, College of Political Science, University of Baghdad, 2013.

International and national reports of the Ministry of Planning

1) The 2016 UNDP Report, available on the official website:

www.un.org

2) The Ministry of Planning, the Central Agency, Report on Challenges to Achieving the Desired Objectives of the Development Goals, 2018.

3) The Iraqi Ministry of Planning, Poverty Ratios and Education, Human Development Sector Paper, Youth Axis.

4) The Iraqi Ministry of Planning, Unemployment and Underemployment Rate, published on the official website of the ministry on January 15, 2011, on the website: http//www.mop.gov.iq/mop/index.

5) The Iraqi Ministry of Planning, Unemployment and Underemployment Rate, published on the official website of the ministry on January 15, 2011, on the website: http//www.mop.gov.iq/mop/index.

6) Ministry of Planning, Central Statistical Organization, United Nations Children's Fund, Monitoring of Motherhood and Childhood in Iraq, Multiple Indicator Cluster Survey, 2020, available on the official website: www.un.org.